تخصيص ١٠ باصات لنقل مراقبي ومصححي الامتحانات من ريف دمشق إلى العاصمة

قلة بعدد السرافيس.. ووسائل نقل تتاجر بمخصصاتها من المحروقات

| فادي بك الشريف

شهد عدد من خطوط النقل بدمشق انخفاضاً واضحاً بعدد السرافيس في أوقات الذروة وسط مخاوف من استمرار المشكلة تزامناً مع اقتراب امتحانات الشهادة الثانوية العامة والإعدادية اعتباراً من ٢٦ الجاري، في حين طمأن مدير الشركة العامة للنقل الداخلي في دمشق وريفها محمد أبو أرشيد في تصريح خاص لـ«الوطن»، جهوزية جميع الباصات المقدر عددها بـ١٠٠ للعمل على نقل الطلاب والتلاميذ إلى مراكزهم الامتحانية خاصة بين ريف دمشق والعاصمة، وانطلاق عمل الباصات، وأول رحلة بدءاً من الخامسة صباحاً.

كشف أبو أرشيد عن تخصيص ١٠ باصات لنقل عدد من المراقبين والمصححين من ريف دمشق إلى المركز في العاصمة، وذلك بناء على طلب محافظة ريف دمشق، منوهاً بالاجتماع مع المحافظ وعضو المكتب التنفيذي لقطاع التربية تحضيراً لتخصيص الباصات وخدمة المراكز الامتحانية.

وأشار إلى استنفار باصات الشركة بين دمشق وريفها، وجهوزية عمل الشركة لتخديم مختلف الخطوط فترة الصباح وحتى المساء.

ونوه أبو أرشيد بتكثيف العمل خلال فترة الذروة من الخامسة فجراً وحتى الثامنة صباحاً، وبعد انتهاء الامتحان بشكل يومي، مع استمرار عمل الباصات بعد تجهيزها وإصلاحها وإجراء أعمال صيانة كاملة تجنباً لحدوث أي نقص ولاسيما فترة الامتحانات.

وأكد مدير الشركة العامة للنقل الداخلي أن جميع الباصات تحصل على مخصصاتها من المازوت يومياً بين ٩٠ ليتراً، وحتى ١٢٠ ليتراً، وتصل الكمية الإجمالية يومياً إلى ١٢ ألف ليتر يومياً، بما يعادل ١٢ طلباً شهرياً.

وأضاف: معظم المراكز الامتحانية بدمشق قريبة من سكن المراقبين، في ظل وجود باصات شركات النقل الخاصة بواقع ٣٠٠ باص لتخديم، والتركيز أكبر على موضوع نقل العاملين في التربية القادمين من ريف دمشق إلى العاصمة، مشيراً إلى التنسيق مع المعنيين في دمشق وريفها من أجل تأمين الطلاب إلى مراكزهم الامتحانية.

ونوه أبو أرشيد بالتركيز خلال الوقت الحالي على الخطوط التي تخدم طلبة الجامعة وخاصة الهندسة الميكانيكية والكهربائية والدوار الجنوبي الذي يعتبر خطاً حيوياً، إضافة إلى عدد من الخطوط التي تلقى ضغطاً كبيراً ولاسيما العاملة بين دمشق وريفها.

قلة عدد السرافيس العاملة عزاه البعض إلى امتناع البعض من أصحابها عن العمل من أجل بيع مخصصاتهم من مادة المازوت، على حين تشهد الطرقات ازدياداً بأعداد باعة المحروقات بأسعار تصل إلى ضعفي السعر الرسمي، مع لجوء عدد من أصحاب السيارات الخاصة والعمومية «التكاسي» إلى بيع مخصصاتهم من البنزين وتحقيقهم مكاسب كبيرة جداً، تفادياً لعمليات الصيانة والإصلاح الناجمة عن عمل السيارات، والتي باتت تكلف مبالغ خيالية جداً.

هذا ويشكو الكثير من طلبة الجامعة قلة عدد السرافيس العاملة على الخطوط وانتظارهم لساعات تحت لهيب الشمس من أجل الوصول إلى كلياتهم والعودة منها.

وكان أكد المكتب التنفيذي المختص في محافظة دمشق زيادة بعدد الطلبات المخصصة للمحافظة من مادة البنزين إلى ٣٠ طلباً حالياً بزيادة نحو ٨ طلبات، ما سيقلل مدّة وصول استلام رسالة البنزين لتصبح بين ٨–١٠ أيام، مرجحاً أن يطرأ تحسّن على مخصصات البنزين للمحافظة، وارتفاع بعدد الطلبات خلال الفترة القادمة إلى ٣٣ طلباً.

ويشار إلى أن لجنة المحروقات الفرعية قررت إعادة تزويد وسائل النقل العامة «السرافيس» وباصات النقل الداخلي الخاصة بالمحروقات بدءاً من الأسبوع الماضي.

رئيس بلدية: لسنا مقتنعين بإزالة الأكشاك.. ومعظم الوحدات الإدارية ليس لديها ساحات بديلة

ملف أكشاك ذوي الشهداء والجرحى في طرطوس «شائك»

| طرطوس -هيثم يحيى محمد

تلقت «الوطن» عشرات الشكاوى من الجرحى وذوي الشهداء والمعوقين الذين تم إنذارهم بإزالة الأكشاك العائدة لهم ضمن قطاع مجلس مدينة طرطوس وكل الوحدات الإدارية في المحافظة قبل نهاية الشهر القادم بحجة صدور تعميم مركزي بهذا الخصوص رقمه ١٩٣ في بداية الشهر الثاني من العام الحالي، علماً أن التعميم يتضمن تأمين بدائل لهم، وأشار الشاكون إلى أنه يتعذر على معظم الوحدات الإدارية تأمين البدائل بناء على كتاب وزارة الإدارة المحلية الخاص بالحلول والبدائل لهذه الأكشاك.

وأكد رئيس مجلس مدينة بانياس بشار حمزة أن الأكشاك في مدينه بانياس تتوزع في ٥ مناطق، ٣ منها أسواق شعبية وبالتالي لا ينطبق عليها القرار الوزاري، أما باقي المناطق فتحتوي على نحو ٦٠ كشكاً، وهذه الأكشاك ينطبق عليها القرار الوزاري.

وقال رئيس مجلس بلدة السودا: نتمنى الإبقاء على الأكشاك في قطاع بلدتنا الريفية لكونها لا تشكل أي عائق لأحد وبالأخص إذا كان المطلوب إعطاء فرصة لعائلات غير مستفيدة فهذا غير موجود لعدم وجود طلبات جديدة لغير المستفيدين في القرية، ووجود الكشك أينما كان هو مفيد وليس فيه أي ضرر.

وأضاف: ما قمنا به من إنذارات هو استجابة لما طلب منا وليس من باب القناعة بالحاجة للتطبيق، علماً أنه ليس لدينا الإمكانية لا للإزالة ولا للبدائل ونحن بصدد طلب مؤازرة من آليات الخدمات الفنية إذا لم تنجح المساعي في الإبقاء عليها ونقترح ترك القرار لمركز المحافظة ومجالس المدن فقط والتراجع عنه في البلدان والبلديات أو ترك الأمر بيد المجالس المحلية.

ولفت رئيس مجلس مدينة القدموس طارق عطفة إلى أنه تمت دراسة تكلفة إنشاء أكشاك جديدة في ساحة العقار ١٢٦ بتكلفة نحو ٤١٠ ملايين وتم طلب ذلك من محافظة طرطوس ولم يتم إخلاء أحد أو هدم أي كشك حتى الآن بانتظار رد الجهات المعنية.

رئيس مجلس مدينة الدريكيش محمد جعفوري أوضح أن مجموع الإشغالات التي تخص ذوي الشهداء والجرحى ضمن المدينة يبلغ ٨٤ إشغالاً، ونظراً لعدم توفر الاعتماد اللازم لتنفيذ وإنشاء هياكل ووحدات بيع مؤقتة ضمن الساحات العامة حسب التعميم ١٩٣ لعام ٢٠٢٤ اقترحنا أن يتم تمديد الإشغالات القائمة في مكانها حتى نهاية العام الحالي لكون «الكولبات» المراد إزالتها تقع في الساحات نفسها التي وافق مجلس المدينة على إشغالها كمنافذ مؤقتة في المواقع التالية.

مجلس مدينة طرطوس

وأكد مدير المهن والشؤون الصحية في المدينة إياد ملحم أنه تم عرض مذكرة على مجلس مدينة طرطوس بخصوص واقع الأكشاك ضمن التجمعات ولتحديد مواقع ضمن ساحات وفراغات تصلح لمراكز البيع المؤقتة لمن ستنتهي رخص إشغالهم بتاريخ ٢٠٢٤/٦/٣٠ ولمن يستحقون أكشاكاً وفق الأسس المحددة لذوي الشهداء والجرحى وقد صدر قرار مجلس مدينة طرطوس رقم ٢٢ تاريخ ٢٠٢٤/٣/١٣ متضمناً عدة بنود منها إلغاء تخصص الشاغلين في تجمع فايز منصور الذين لم يشغلوا مواقعهم ولم يدفعوا المستحقات المالية وتم إنذارهم بإزالة أكشاكهم وعددها ٢٢٤ كشكاً والمحددة أسماؤهم بجداول مديرية المهن والشؤون الصحية وأن يتم إشغال المواقع التي تم إلغاء تخصيصها بهذا السوق من ذوي الشهداء والجرحى عند انتهاء رخص إشغالهم.

وبين القرار أيضاً أنه تجدد رخص ذوي الشهداء والجرحى وإلغاء تخصيص الشاغلين الذين لم يشغلوا مواقعهم ولم يدفعوا المستحقات المالية في تجمع الرياحين وأن يتم إشغال المواقع التي تم إلغاء تخصيصها بهذا السوق من ذوي الشهداء والجرحى عند انتهاء رخص إشغالهم بتاريخ ٢٠٢٤/٦/٣٠، وبالنسبة لتجمعات (الغفقة– بسام حمشو– هنانو – شمال سوق الباعة): إبقاء الوضع على ما هو عليه حتى نهاية عام ٢٠٢٤ مع المتابعة بتحصيل الرسوم المالية.

كما صدر قرار مجلس المدينة المتضمن الموافقة على تحديد مواقع ضمن مدينة طرطوس تصلح لوحدات البيع المؤقتة، مشيراً إلى أنه تم إعداد دراسة لتجهيز المواقع المقترحة، وبلغت التكلفة التقديرية لتجهيز هذه المواقع ما مقداره ٣ مليارات ليرة سورية وتم إعداد مراسلة إلى وزارة الإدارة المحلية والبيئة لتأمين الاعتمادات المالية اللازمة لتجهيز هذه المواقع لأن المدينة غير قادرة على تأمين هذه الاعتمادات من ضمن مواردها الذاتية، مضيفاً: لكن حتى الآن لم يردنا أي جواب من وزارة الإدارة المحلية والبيئة.

وأشار إلى أنه تم البدء فعلياً بإخلاء وتجهيز موقعين متاحين في حي البرانية والرابية ليتم منح رخص إشغال للمستحقين من ذوي الشهداء والجرحى الذين تنتهي رخص إشغالهم بتاريخ ٢٠٢٤/٦/٣٠، وهذان الموقعان يحتاجان إلى تجهيز هياكل وحدات بيع مؤقتة لا تتمكن المدينة حالياً من تأمين تنفيذ هذه الهياكل من مواردها الذاتية.

وأضاف: كما تم البدء فعلياً بإزالة أكشاك ذوي الاحتياجات الخاصة من تاريخ ٢٠٢٤/٤/٢٨ وتم توجيه إنذارات إلى شاغلي أكشاك سوقي «الرياحين– فايز منصور» ممن هم من غير ذوي الشهداء والجرحى الذين لم يشغلوا مواقعهم ولم يسددوا الذمم المالية عليهم القيام بدفع كل المستحقات المالية المترتبة عليهم وترحيل مكونات الأكشاك الشاغلة من قبلهم.

ترميم كل غرفة يكلف ٤٠ مليون ليرة

غرف مدارس مسبقة الصنع تتعرض للسرقة والعبث في السويداء

| السويداء– عبير صيموعة

أشارت رئيس دائرة الأبنية المدرسية في مديرية تربية السويداء ربا الشومري إلى معاناة المدارس مع الغرف الصفية المسبقة الصنع التي قامت منظمة «اليونيسيف» بتقديمها لبعض المدارس على ساحة المحافظة جراء تسرب المياه من أسقفها بشكل دائم وتشقق جدران بعضها وهبوط في أرضية بعضها الآخر، مؤكدة أنه رغم قيام دائرة الأبنية بإعادة ترميم الأسطح إلا أنه وخارج أوقات الدوام تتعرض الغرف إلى العبث والسرقة جراء عدم وجود حراس ضمن كثير من المدارس.

وأكدت أنه ضمن الواقع الحالي لا جدوى من الترميم لانتهاء عمرها الخدمي فضلاً عن التكلفة العالية لأعمال الترميم تلك، حيث تحتاج كل غرفة إلى أكثر من ٤٠ مليوناً على أقل تقديم في حال تمت صيانة الأسطح وصب الأرضيات بمادة البيتون رغم عدم قانونية العمل لأنها غرف معرضة للنقل، مشيرة إلى أن الحل يكون بنقل تلك الغرف من حرم المدارس وإشادة غرف بيتونية بديلاً منها لأن تكلفة الترميم عالية وغير مجدية وتتعرض للسرقة، حيث يوجد نحو ٢٠ غرفة يجب تنسيقها لسوء وضعها، مضيفة: علماً أنه تم مخاطبة منظمة «اليونيسيف» لترميم تلك الغرف رغم أن ترميمها ليس حلاً وما زلنا ننتظر الرد.

ولفتت الشومري إلى عرقلة أعمال ترميم لمدرسة الشهيد ماجد أبو شقرا في مدينة السويداء التي جرى التعاقد على أعمال ترميمها مع مؤسسة الإسكان العسكرية العام الماضي والتي لم تقم بتنفيذ أكثر من ١٠ بالمئة من الأعمال المراد القيام بها و(هي هبوط الأرضيات وإحداث منابر– ترميم منجور الخشب وترميم الدرج الخارجي) والذي يعود إلى غلاء الأسعار حيث تمت المطالبة بوضع جدول زمني لإنهاء الأعمال خلال فترة العطلة الصيفية.

وأكدت قيام دائرة الأبنية المدرسية خلال العام الماضي بوضع دليل سعري خاص بها واعتماد الأسعار حيث تم تقديم مناقصة للخطة الاستثمارية لترميم عدد من المدارس ضمن الخطة إلا أن غلاء الأسعار أدى إلى إخفاق المناقصات بسبب مطالبة المتعهدين بنسب ضم عالية، الأمر الذي دفع الدائرة وضمن المبلغ المخصص لها على الموازنة والبالغ ٥٠٠ مليون إلى القيام بصرف ١٠٠ مليون فروق أسعار لكشوف سابقة إضافة إلى ٤٠٠ مليون فواتير لـ٤٢ مدرسة قيمة أعمال طلاء – إصلاح منجور خشبي– إحداث قواطع ضمن الغرف الصفية – ترميم دورات مياه..

وأشارت الشومري إلى أنه تم تخصيص ٣ مليارات ليرة لمديرية التربية للعام الحالي تم تخصيصها لترميم المدارس، حيث جرى إدراج ١١ مدرسة خلال العام الحالي ضمن خطة الترميم، منها ثلاث مدارس في مدينة السويداء ومدرستان في صلخد وواحدة في كل من «شهبا وشقا ومجمع مدارس الأصفر والكسيب وحران ولبين»، موضحة أنه بعد إرسال مذكرة للوزارة بتكلفة تجاوزت الـ٧٥ مليون لكل مدرسة تم الحصول على موافقة وزير التربية والتعليم وهي حالياً قيد التصديق والإعلان على المناقصة بعد أن تم تجهيز دفاتر الشروط الخاصة «المالية والحقوقية».

وأضافت: تم البدء بالأعمال الطارئة في ثلاث مدارس منذ بداية العام الحالي بقيمة ١٠ ملايين لكل مدرسة، لافتة إلى أنه جرى التجهيز لترميم ٢٠ مدرسة بقيمة ٢٠ مليون ليرة لكل مدرسة وسيتم المباشرة بالأعمال خلال العطلة الصيفية في حال الحصول على موافقة الوزارة.

وأكدت الشومري أن جميع أعمال الترميم تكون بالحد الأدنى لأن أعمال الصيانة والترميم الحقيقية لكل مدرسة تتجاوز ٣ مليارات ليرة، مطالبة بضرورة تأمين الحراسة لجميع المدارس لأن أهم الصعوبات التي تعترض عمل دائرة الأبنية هي السرقات التي تتعرض لها المدارس بعد عمليات الترميم من سرقة منجور الألمنيوم والخشب من أبواب ونوافذ وسرقة الحمايات والأسلاك وهو الذي يزيد من الأعباء المالية وخسارة في التكاليف.